آسيا

17 – الحالة في أفغانستان

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس سبع جلسات واتخذ قرارين بشأن الحالة فيما يتعلق بأفغانستان. وعقد المجلس ثلاث جلسات في شكل جلسات إحاطة، كُرست اثنتان منها للمناقشات، فيما عُقدت اثنتان لاتخاذ قرارات المجلس[312]. وفي عام 2019، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مرتين، الأولى لمدة 6 أشهر، حتى 17 أيلول/سبتمبر 2019، ثم لمدة 12 شهرا، حتى 17 أيلول/سبتمبر 2020[313]. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وفي عام 2019، استمع المجلس، كما في الفترات السابقة، إلى إحاطات فصلية قدمها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان فيما يتعلق بتقارير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين[314]. عُقدت اثنتان من تلك الإحاطات خلال مناقشات المجلس بمشاركة الدول الأعضاء المهتمة. وبالإضافة إلى ذلك، استمع المجلس إلى إحاطات قدمها نائب الأمين العام، ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011)، والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وممثلة الشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات قدمها ممثلان للمجتمع المدني في جلستين منفصلتين.

وناقش الممثل الخاص للأمين العام في إحاطاته التطورات في عملية السلام، وإجراء الانتخابات الرئاسية، والحالة الأمنية والإنسانية في أفغانستان.

وفيما يتعلق بعملية السلام، أكد الممثل الخاص أن أفضل طريقة لكفالة التوصل إلى اتفاق سلام مستدام هي عملية سلام يتولى الأفغان قيادتها وزمام أمورها، تتيح المشاركة المجدية لجميع المتضررين من النزاع، بمن فيهم النساء والشباب والضحايا وأصحاب الأعمال التجارية والزعماء والدينيون[315]. وقال أيضا إنه من الضروري أن تتحدث طالبان مباشرة مع حكومة أفغانستان وأن الحوارات في موسكو تحتاج إلى توجيه نحو بدء مفاوضات رسمية بين الطرفين[316]. وأشار إلى أن السلام في أفغانستان ستكون له تداعيات واسعة النطاق على استقرار المنطقة وعلى الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان، وسيتيح فرصا للتعجيل بالتنمية وتعزيز الروابط في المنطقة[317].

وفيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 28 أيلول/سبتمبر 2019، قدم الممثل الخاص تقريرا عن الأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها حكومة أفغانستان والتحديات التي تواجهها، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، لإجراء انتخابات شفافة وشاملة وذات مصداقية وفي الوقت المناسب[318]. وأفاد في إحاطته التي قدمها إلى المجلس في 16 كانون الأول/ديسمبر أن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 28 أيلول/سبتمبر تحسنت بشكل كبير مقارنة بالانتخابات السابقة، رغم أن التهديدات الأمنية قد أضعفت إقبال الناخبين وأن النتائج تأخرت لكفالة أن تكون العملية الانتخابية شفافة وموثوقة قدر الإمكان، مضيفًا أن على جميع أصحاب المصلحة قبول النتائج لكي تتمكن أفغانستان من المضي قدمًا[319].

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، قال الممثل الخاص إن أثر النزاع على الأطفال يثير القلق بسبب ارتفاع عدد وفيات الأطفال وإصاباتهم وتعرضهم للتجنيد والاستغلال من جانب أطراف النزاع[320]. وأشار إلى أن العنف اشتد في أعقاب هجمات شنها المتمردون في قندوز وبغلان وفرح، فضلا عن هجمات متعددة في كابول[321]، وأفاد بأن الربع الثالث

(312) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(313) القراران 2460 (2019) الفقرة 4، و 2489 (2019)، الفقرة 4.

(314) S/2019/193، و S/2019/493، و S/2019/703، و S/2019/935.

(315) انظر S/PV.8481، و S/PV.8555، و S/PV.8687.

(316) انظر S/PV.8481، و S/PV.8555.

(317) انظر S/PV.8687.

(318) انظر S/PV.8481، و S/PV.8555، و S/PV.8613.

(319) انظر S/PV.8687.

(320) انظر S/PV.8481.

(321) انظر S/PV.8613.

من عام 2019 شهد وقوع أكبر عدد من الإصابات في صفوف المدنيين منذ أن شرعت البعثة في تسجيلها بانتظام في عام 2009[322].

وعلى الصعيد الإنساني، ذكَّر الممثل الخاص المجلس بأن غالبية السكان الأفغان يعيشون تحت خط الفقر، حيث يحتاج ملايين الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى دعم الجهات المانحة الخارجية، سواء لتلبية احتياجاتهم الإنسانية الفورية أو لدعم التنمية الاقتصادية في الأجل الطويل[323]. وفي هذا الصدد، أعرب عن أمله في أن يدعو مجلس الأمن المجتمع الدولي إلى زيادة التمويل لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية[324].

واستمع المجلس في جلسته المعقودة في 19 حزيران/يونيه 2019[325]، إلى إحاطة من رئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، التي قدمت تقريرا عن نتائج التحقيق الوطني بشأن المرأة والسلام والأمن الذي أجرته اللجنة، وكذلك عن حالة العدالة والمساءلة وسيادة القانون وجهود مكافحة الفساد في أفغانستان. ودعت المجلس إلى تكثيف الجهود الرامية إلى صون السلام ومعايير حقوق الإنسان في البلد عن طريق إشراك النساء والشباب والضحايا في وضع خطة للسلام في أفغانستان والتفاوض بشأنها وتنفيذها.

واستمع المجلس في جلسته المعقودة في 26 تموز/يوليه 2019[326]، إلى إحاطتين إعلاميتين من نائبة الأمين العام ووكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام بشأن زيارتهما لأفغانستان في الفترة من 20 إلى 21 تموز/يوليه، إلى جانب المديرتين التنفيذيتين لصندوق الأمم المتحدة للسكان وكيان الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك من أجل تقييم التقدم المحرز منذ زيارة الأمين العام في عام 2017 والتأسيس عليه، والبحث في سبل دعم الأمم المتحدة الأمم المتحدة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأبلغت نائبة الأمين العام، في جملة أمور، عن التقدم المحرز لتحسين حصول المرأة الأفغانية على التعليم والتمكين الاقتصادي والتمثيل السياسي، فضلا عن العمل الجاري للتصدي للعنف الجنساني والمتصل بالنزاع. وأطلعت وكيلة الأمين العام المجلس على آخر التطورات في عملية السلام في البلد وعلى الأعمال التحضيرية للانتخابات. وشددت مقدمتا الإحاطتين كلتاهما على أهمية إجراء عملية سلام شاملة وانتخابات ذات مصداقية. وركزت ممثلات المجتمع المدني في الإحاطات التي قدمنها في آذار/مارس وتموز/يوليه[327] على أهمية مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وفي جهود تسوية النزاع وإدراج أحكام تتعلق بالتوعية الجنسانية في أي اتفاق سلام نهائي. وناقشن أيضا حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، وأعمال العنف ضد عدد من الفئات منها الناشطات في مجال حقوق المرأة والمدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيات.

وركز المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في إحاطته الإعلامية التي قدمها في 10 أيلول/سبتمبر 2019[328]، على العمل الذي قام به المكتب لدعم أفغانستان في تعزيز السلام والأمن وسيادة القانون والتنمية المستدامة، بما في ذلك الدعم المقدم إلى حكومة أفغانستان لمكافحة غسل الأموال وتعطيل شبكات تمويل الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة. وقدم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1988 (2011) إحاطة للمجلس في الجلسة نفسها تحدث فيها عن عمل وولاية كل من اللجنة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات[329]، بما في ذلك تيسير الظروف من أجل تعزيز الحوار بين طالبان والحكومة الأفغانية.

وفي الجلسة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2019[330]، أشارت ممثلة الشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة إلى أن النزاع في بلدها أثر تأثيرا كبيرا على الأطفال والشباب الأفغان، الذين يشكلون غالبية السكان، وأضافت أن المدخل لكفالة المصالحة المستدامة هو ضمان مراعاة أصوات الشباب الأفغان من طرفي النزاع في عملية السلام. وتحقيقا لعملية السلام هذه، دعت المجلس إلى ضمان حقوق وإنجازات الشباب الأفغان في أي اتفاق سلام يُبرم مستقبلًا.

ركزت مناقشات المجلس في عام 2019 بشكل أساسي على عملية السلام والانتخابات الرئاسية والتحديات التي تطرحها الحالة الأمنية والإنسانية في أفغانستان. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة

(322) انظر S/PV.8687.

(323) انظر S/PV.8481، و S/PV.8555.

(324) انظر S/PV.8481، و S/PV.8687.

(325) انظر S/PV.8555.

(326) انظر S/PV.8587.

(327) انظر S/PV.8481، و S/PV.8587.

(328) انظر S/PV.8613.

(329) لمزيد من المعلومات عن فريق الرصد، انظر الجزء التاسع، القسم الأول.

(330) انظر S/PV.8687.

إلى عملية سلام شاملة يتولى الأفغان قيادتها وزمام أمورها[331]، وأكدوا ضرورة أن يحافظ أي اتفاق يُبرَم على الإنجازات التي تحققت في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة، وأن يحمي تلك الإنجازات[332]. ودعوا طالبان إلى الدخول في محادثات مباشرة مع حكومة أفغانستان[333]، ولاحظوا دور المجتمع الدولي[334] وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان[335] في تيسير الحوار الإقليمي وفيما بين الأطراف الأفغانية، والأنشطة التي تضطلع بها البعثة لدعم إجراء الانتخابات الرئاسية[336]، وأهمية مشاركة المرأة الأفغانية على نحو متزايد وبصورة مجدية في المجالين الانتخابي والسياسي[337]. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء ارتفاع عدد الضحايا المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وإزاء الهجمات على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، وحثوا طرفي النزاع على احترام التزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي[338]. وأعرب بعض أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم إزاء التهديد الأمني المستمر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)[339]، والروابط بين إنتاج المخدرات والاتجار بها في أفغانستان وتمويل الجماعات الإرهابية[340].

وجرى أيضا تناول القضايا المذكورة أعلاه في قراري المجلس اللذين اتخذا في عام 2019، والذي مدد المجلس بموجبهما ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وفي 15 آذار/مارس 2019، شرع المجلس، بقراره 2460 (2019)، في تمديد تقني لولاية البعثة لمدة 6 أشهر بدلا من 12 شهرا، حتى 17 أيلول/سبتمبر 2019[341]. ورغم أن القرار اعتمد بالإجماع، فقد أعرب أعضاء المجلس، في مناقشته عقب التصويت في الجلسة نفسها[342]، عن آراء متباينة بشأن مضمونه. وأوضح ممثل ألمانيا أن القرار 2460 (2019) ليس من النوع الذي عمل وفده من أجله بصفته أحد المشاركين في صياغة القرار، وليس ذلك النوع من قرارات البعثة التي صدرت على مدى السنوات الـ 17 الماضية. وأعرب عن أسفه لأن القرار لم يعد يتضمن مواضيع من قبيل الانتخابات المقبلة، ومشاركة المرأة في عملية السلام الأفغانية، وحالة الأطفال في النزاعات المسلحة، والصلة بين تغير المناخ والأمن، وأشار إلى أن القرار التالي لا يرضي أيًا من الأطراف. وشدد ممثل إندونيسيا، بصفته أحد المشاركين في الصياغة، على أن عنصر الوحدة كان يمثل الأولوية فيما يتعلق بنص القرار. وأكد أنه ستكون هناك فرصة لمواصلة تطوير مضمون القرار، وفقا لظروف وأولويات أفغانستان. كما أكد أن القرار المتخذ يشكل أساسا جيدا للقيام بهذا النوع من العمل، لتحقيق تطور إيجابي في أفغانستان ورصد المجالات التي تحتاج فيها أفغانستان، حكومة وشعبًا، إلى دعم المجتمع الدولي. وأعرب عدد من أعضاء المجلس[343] عن أسفهم لعدم تمكن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار أكثر تفصيلا. واتهم ممثل الولايات المتحدة الصين بعرقلة المفاوضات بشأن النص بسبب مطالبتها بأن يسلط القرار الضوء على مبادرتها المتعلقة

(331) انظر S/PV.8481 (إندونيسيا، وألمانيا)؛ و S/PV.8587 (بلجيكا)؛ و S/PV.8613 (إندونيسيا)؛ و S/PV.8687 (بولندا).

(332) انظر S/PV.8481 (بولندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا)؛ و S/PV.8485 (المملكة المتحدة)؛ و S/PV.8555 (ألمانيا وبولندا)؛ و S/PV.8587 (بلجيكا)؛ و S/PV.8613 (ألمانيا).

(333) انظر S/PV.8481 (فرنسا)؛ و S/PV.8555 (فرنسا، وبلجيكا، وبيرو)؛ و S/PV.8613 (المملكة المتحدة)؛ و S/PV.8687، (الولايات المتحدة).

(334) انظر S/PV.8481 (ألمانيا، والاتحاد الروسي، وبلجيكا، وبولندا، والمملكة المتحدة)؛ و S/PV.8587 (فرنسا، والمملكة المتحدة)؛ و S/PV.8613 (الصين، والجمهورية الدومينيكية)؛ و S/PV.8687 (الاتحاد الروسي، وغينيا الاستوائية).

(335) انظر S/PV.8481، (الولايات المتحدة)؛ و S/PV.8555 (الجمهورية الدومينيكية، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار)؛ و S/PV.8620 (الجمهورية الدومينيكية).

(336) انظر S/PV.8687 (إندونيسيا، والمملكة المتحدة، والكويت، وبلجيكا، وجنوب أفريقيا).

(337) انظر S/PV.8481 (جنوب أفريقيا، وبيرو، وفرنسا)؛ S/PV.8555 (إندونيسيا، وكوت ديفوار)؛ و S/PV.8587 (إندونيسيا، والمملكة المتحدة، وبيرو).

(338) انظر S/PV.8481 (جنوب أفريقيا، وبيرو، وفرنسا)؛ و S/PV.8555 (كوت ديفوار)؛ و S/PV.8587 (بلجيكا)؛ و S/PV.8687 (إندونيسيا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا).

(339) انظر S/PV.8481 (إندونيسيا، والصين)؛ و S/PV.8587، (الاتحاد الروسي)؛ و S/PV.8613 (الكويت، وغينيا الاستوائية)؛ و S/PV.8687 (الاتحاد الروسي، وغينيا الاستوائية).

(340) انظر S/PV.8481 (جنوب أفريقيا، وبيرو)؛ و S/PV.8555 (الاتحاد الروسي، وكوت ديفوار، وبيرو)؛ و S/PV.8587 (الاتحاد الروسي)؛ و S/PV.8613 (بيرو، وفرنسا)؛ و S/PV.8687 (الاتحاد الروسي، والصين).

(341) القرار 2460 (2019)، الفقرة 4.

(342) انظر S/PV.8485.

(343) الاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، وبلجيكا، وفرنسا.

بالحزام والطريق واستخدام قرارات المجلس منبرًا لتعزيز مبادرات تخدم مصالح ذاتية على نحو غير مناسب. وردا على ذلك، قدم ممثل الصين تفاصيل عن المبادرة وذكر أن المجلس لم يتوصل إلى اتفاق بشأن توسيع المحتوى الموضوعي للقرار بسبب استمرار الخلافات، ومن بين هذه الخلافات أن أحد الأعضاء على وجه الخصوص رفض مرارا قبول توافق آراء المجلس لسنوات عديدة والآراء البناءة التي قدمها الآخرون.

وفي 17 أيلول/سبتمبر 2019، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2489 (2019)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة لمدة 12 شهرا، حتى 17 أيلول/سبتمبر 2020[344]. وفي الجلسة التي سبقت التصويت[345]، قدم ممثل ألمانيا تعديلا شفويا، طلبته أفغانستان، على نص مشروع القرار. وقرر رئيس المجلس أنه إذا وافقت الوفود على إدراج التعديل الشفوية في مشروع القرار، ولم تكن هناك اعتراضات، فإن التصويت سيمضي قدما على القرار بصيغته المنقحة شفويا[346]. ونظرًا لعدم وجود أي اعتراض، فقد بدأ التصويت، على أساس التعليمات بإدراج التنقيح الشفوي في نص القرار[347]. وبعد التصويت، شكر ممثلا ألمانيا وإندونيسيا، باعتبارهما مشاركين في صياغة القرار، جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم في المفاوضات، وتحديدًا وفد الصين على نهجه البناء.

وجرى النظر أيضا في التطورات في أفغانستان في إطار البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية"[348].

(344) القرار 2489 (2019)، الفقرة 4. ولمزيد من المعلومات عن ولاية البعثة، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني.

(345) انظر S/PV.8620.

(346) لمزيد من المعلومات عن إجراء الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم السادس.

(347) انظر S/PV.8620.

(348) انظر الجزء الأول، القسم 31.

الجلسات: الحالة في أفغانستان

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 37*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8481 11 آذار/مارس 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/193)		أفغانستان	الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ونائبة المديرة التنفيذية لشبكة المرأة الأفغانية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[أ]	
S/PV.8485 15 آذار/مارس 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/193)	مشروع قرار مقدَّم من ألمانيا والمملكة المتحدة (S/2019/223)	أفغانستان		جميع أعضاء المجلس[ب]، والجهة المدعوة	القرار 2460 (2019) 15-0-0
S/PV.8555 19 حزيران/يونيه 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/493)		13 دولة عضوا[ج]	الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، ورئيسة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[د]	
S/PV.8587 26 تموز/يوليه 2019			أفغانستان	وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، ورئيسة قسم أفغانستان في الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية	نائبة الأمين العام، جميع أعضاء المجلس، جميع المدعوّين[هـ]	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8613 10 أيلول/سبتمبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/703)		12 دولة عضوا[د]	الممثل الخاص للأمين العام، والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والقائم بأعمال وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة	جميع أعضاء المجلس[ز]، وجميع المدعوّين[ح]	
S/PV.8620 17 أيلول/سبتمبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/703)	مشروع قرار مقدَّم من ألمانيا وإندونيسيا (S/2019/749)	أفغانستان		13 عضوا من أعضاء المجلس[ط]، والجهة المدعوة	القرار 2489 (2019) 15-0-0
S/PV.8687 16 كانون الأول/ديسمبر 2019	تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/935)		أفغانستان	الممثل الخاص للأمين العام، وممثلة الشباب الأفغاني لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	

(أ) شاركت نائبة المديرة التنفيذية لشبكة المرأة الأفغانية في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من كابول. مثّل أفغانستان مستشارها للأمن الوطني.

(ب) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة

(ج) أستراليا، وأفغانستان، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وتركيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكندا، والهند، واليابان.

(د) تكلم رئيس وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية

(هـ) شاركت رئيسة قسم أفغانستان في الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من كابول.

(و) أستراليا، وأفغانستان، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وباكستان، وتركيا، وكازاخستان، وكندا، ومصر، والهند، واليابان.

(ز) تكلَّم ممثل إندونيسيا مرتين، أولهما بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1988 (2011) وثانيهما بصفته ممثلًا لبلده.

(ح) شارك المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من فيينا. تكلم القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، ومقدونيا الشمالية.

(ط) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، والصين، وفرنسا، وكوت ديفوار (أيضا باسم جنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية)، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

18 – الحالة في ميانمار

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس جلسة واحدة في إطار البند المعنون "الحالة في ميانمار". واتخذت الجلسة الوحيدة التي عقدت في عام 2019 شكل إحاطة[349]. ولم يتخذ المجلس أي قرارات في إطار هذا البند في عام 2019. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسة، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين.

وفي 28 شباط/فبراير 2019[350]، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار بشأن زياراتها إلى ميانمار وبنغلاديش ومنطقة أخرى في الإقليم، فضلا عن إنشاء مكتبها في ميانمار. ولاحظت المبعوثة الخاصة أن التوترات العسكرية والمدنية تواصلت، في السياق الأوسع للانتقال الديمقراطي في البلد، قبل الانتخابات العامة المقرر عقدها في عام 2020، وأن عملية السلام بقيت على هشاشتها. وشددت على ضرورة إنهاء العنف في ولاية راخين، وأعربت عن قلقها من أن القتال العنيف مع جيش أراكان سيؤثر بصورة أكبر على الجهود الرامية إلى العودة الكريمة والطوعية والآمنة للاجئين، وذكرت أن استراتيجية البلد لإغلاق مخيمات المشردين داخليا ينبغي أن تعالج، في جملة أمور، قضية الجنسية واستعادة حرية التنقل. وعرضت التحديات التي تتطلب دعما دوليا، من

(349) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول-ألف.

(350) انظر S/PV.8477.